

اللغة العربية والنظريات اللغوية الحديثة

أ. حوفاف لويضة.

جامعة برج بوعريرج.

عرف التفكير اللغوي العربي نضجا وتطورا كبيرين، مما أثمر دراسة دقيقة وشاملة لقواعد اللغة العربية، التي تعدّ ضوابط وقوانين تحكم اللسان العربي وتمنع المتكلم من الوقوع في اللحن.

ومن المعروف أن جهود العرب النحوية بدأت بعد ظهور الإسلام لا قبله، بل ظهرت متأخرة عن بقية العلوم التي عرفها العرب «لأنهم وجّهوا اهتمامهم أولا إلى العلوم الشرعية والإسلامية، وحين فرغوا منها اتجهوا إلى العلوم الأخرى»⁽¹⁾ وعلم النحو لم يصل إلى ذروته إلا بعد اجتهدات جادة من نخبة فاضلة بلغتهم حفاظا على النص القرآني العظيم، وعليه يعد هذا سببا رئيسا لنشأة هذا العلم من جهة، ومن جهة أخرى هو من الفوائد التي يهدف النحو إلى تحقيقها، إلى جانب التلفظ بكلام العرب صوابا، والقضاء على اللحن الذي انتشر في اللغة، كما هدف النحاة إلى معرفة حقيقة المضامين التي حملتها الأحاديث النبوية الشريفة.⁽²⁾ أما مسألة الواضع الأول لعلم النحو فمختلف فيها بين قائل إنه أبو الأسود الدؤلي بإيعاز من علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وقائل إنه نصر بن عاصم، وقائل آخر إنه عمر بن الخطاب أو زياد بن أبيه.⁽³⁾

يقول ابن خلدون إن أول من كتب في النحو: أبو الأسود الدؤلي بإشارة من علي كرم الله وجهه «لأنه رأى تغير الملكة، فأشار عليه بحفظها، ففرغ إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرّة، ثم كتب فيها الناس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد... وأخذها عنه سيبويه، فكمّل تفاريعها واستكثر من أدلتها وشواهدا، ووضع فيها كتابه المشهور الذي صار إماما لكل ما كتّب فيها من بعده».⁽⁴⁾

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن هناك حقيقة لا خلاف حولها، وهي أن النحاة الأوائل خلّفوا تراثا نحويا عملاقا يستحق التقدير والثناء، لما قاموا به من اجتهدات في جمع اللغة وتبويب الجملة العربية من أجل الوقوف على القواعد المتحكّمة في تكوينها، والمستنبطة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب الفصحاء.⁽⁵⁾

وعليه فعلم النحو يدرس التغيرات التي تطرأ على الكلمة داخل تركيب معين بفعل العوامل المؤثرة فيه، إنه ذلك العلم الذي «يُبحث فيه عن أحكام بنية الجملة العربية من حيث مكونات الكلام بعد الإسناد، حيث يترتب على علاقة التأثير والتأثر بين الاسم والفعل والحرف ما لا يكاد يتناهى من جمل أصلية وجمل معدلة يتحقق بها غرض مطابقة الكلام لمقتضى الحال».⁽⁶⁾

نلاحظ في هذا التعريف اقتران مفهوم النحو بجانب البلاغة، بما أن هناك علاقة وثيقة بينهما، وما يدل على هذا في التعريف عبارة: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ومثال ذلك توظيف حروف المعاني بحسب الحاجة التي يدعو إليها المقام الذي يجمع المتكلم والمخاطب، حتى إذا تعلق الأمر بحروف تنتمي إلى مجموعة أو فئة واحدة، فالذي يختار حرف الفاء مثلا يكون في مقام يختلف عن مقام مستعمل حرف ثم أو الواو من حروف العطف، وكذلك الذي يوظف في كلامه حروف الجر وغيرها...

ويلاحظ اقتران علم النحو بعلم الصرف في أحيان كثيرة، مع وجود اختلاف بينهما في موضوع الدراسة، حيث يتعرض علم الصرف للتغيرات التي تطرأ على الكلمات نفسها، مما يفرز تغيرا في المعنى، أما علم النحو فيدرس تنظيم الكلمات في سياق معين، ويشكل كلا العلمين ما يسمى بعلم القواعد أو التركيب.⁽⁷⁾

وقد قام علماء اللغة العربية بجهود جليّة في كلا المجالين مخلفين أعمالا خالدة وخادمة للسان العربي قديما وحديثا، ومع هذا نجد الكثير من النحاة المحدثين يواجهون النحو العربي بالنقد والدعوة إلى نحو جديد، خال من تعقيدات النحاة وتشعب آرائهم والخلافات التي قامت بينهم، ضمن ما سمي باتجاه تيسير أو إصلاح النحو.⁽⁸⁾

غير أن هذه المحاولات لم تجد لها قاعدة متينة على أرض الواقع، و ثبت أنه من الصعب تطبيقها، وأن «محاولة تيسير اللغة العربية و تسهيل أصولها من نحو و صرف محاولة مخففة لأنها تؤدي إلى التردّي والتراخي والتفاهة والتفكك والركاكة».⁽⁹⁾

مما سبق نلاحظ أن الموقف الرافض للنحو العربي يواجهه موقف رافض لمحاولة تيسيره، واتهامه بالصعوبة والتعقيد والاعتماد على التعليقات الفلسفية، مما جعل الحاجة ملحة إلى ابتداء نحو جديد «خلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه، مدروس وفق منهج يلائمه ميراً من هذه التعليقات الفلسفية التي اصطنعها القوم والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي فعصفت بها، وانتهى الأمر بهذا الدرس إلى أن يكون مصدر برم وضيق لا حدّ لهما».⁽¹⁰⁾

والواقع - في رأيي - أن العيب ليس في اللغة العربية، ولا في نحوها الذي استغرق قروناً ليصل إلى ما وصل إليه من نضج وتطور، وإنما هو في مستعملي اللغة العربية أنفسهم، والطرائق التي يتدارسون بها هذا الدرس اللغوي، مما جعله جافاً وصعباً وغير مستوعب، وقولنا هذا لا يعني نفي حقيقة أن دراسة النحو تتطلب بذل جهد عقلي خاص، يكون بتحفيز مما يواجهه الباحث من صعوبات وألغاز لغوية ونحوية، تجعل هذا الدرس النحوي مقبولاً ولينا شهياً.

فعلى الرغم من أصالة نحو اللغة العربية، إلا أنه تعرض للنقد ومحاولات إعادة النظر، خاصة في العصر الحديث، مما أنتج تنوعاً في الدرس اللغوي العربي ومناهجه، فصارت اللغة العربية في مواجهة رهانات مختلف الأنحاء والدروس اللغوية، وصار النحو العربي في مواجهة رهانات البقاء وإثبات النجاعة.

فالنحو الوصفي أو البنيوي الذي نشأ وتطور على يد العالم السويسري "فرديناند دي سوسير" كان إيذاناً بتغيير اتجاه دراسة اللغة من المنهج التاريخي والمقارن إلى المنهج الوصفي، الذي يهتم بأصوات اللغة وقواعدها ومفرداتها في زمن معين، فنصل من هذا الوصف إلى القواعد أو القوانين العامة التي تحكمها، أو نتوصل على الأقل إلى البنية أو التركيب الهيكلي لها.⁽¹¹⁾ كما أكد دي سوسير على جانبين مهمين في اللغة أحدهما: البنية اللغوية أو التركيب الداخلي صرفياً ونحويًا، والآخر: أهمية اللغة المنطوقة أو لغة الحديث على اعتبار أنها المظهر الأول والأساسي للغة.⁽¹²⁾

هذا أهم ما يمكن إجماله عن نظرية سوسير اللغوية الوصفية، لأن الخوض في تفاصيلها يتطلب وقتاً ومساحة أوسع، غير أنه من المهم الإشارة إلى أن هذه النظرية غربية في حقيقة الأمر، فلما درست اللغات الأوروبية وقفت على النقائص التي عانتها في عدد من الجوانب، لذا عندما اتصل نحاتنا وباحثونا العرب بالدرس اللغوي الغربي، وحاولوا إسقاطه على اللغة العربية، تبلورت لديهم بعض الملاحظات أو لنقل انتقادات لمنهج النحو التقليدي - كما يسميه الوصفيون - تلخص في اهتمام النحو العربي وميله إلى التعليل والتقدير والتأويل دون التركيز على الاستعمال اللغوي الواقعي، مما جعله صورياً. كما أن اللغة التي قعد لها النحو العربي ليست اللغة التي يتحدثها أصحابها، وإنما هي اللغة العربية الفصيحة ممثلة في أرقى مستوياتها بنماذج مختارة من الشعر والأمثال وخاصة من القرآن الكريم الذي يمثل أعلى مراتب البيان،⁽¹³⁾ مما أدى إلى إنتاج قواعد للغة العربية المثالية لا العادية المستعملة.

ومن بين الملاحظات التي أخذت على النحو العربي أنه في إطار حرص النحاة القدماء على ضمان فصاحة اللغة التي يستنبطون منها القواعد، وضعوا حدوداً مكانية وزمانية لتلك اللغة، فأباحوا الأخذ عن قبائل دون الأخرى، ومنعوا الاستشهاد بلغة من تجاوزوا عصر الاحتجاج، لذا يقرّر الوصفيون أن النحو العربي يقتصر على تمثيل اللغة العربية في جانب مخصوص من جوانبها،⁽¹⁴⁾ أي أن النحاة ضيقوا من مساحة استعمال اللغة وتوظيفها، علماً أن اللغة العادية المتداولة هي الأكثر انتشاراً واستعمالاً، والواقع بل والمنطقي أن اللغة العربية بمستواها الأدبي العالي ليست متاحة لجميع المتكلمين بها وإنما لفئة معينة ومخصوصة.

أما النقطة الأخرى فهي عدم وضوح الحدود الفاصلة بين مستويات اللغة المختلفة وتداخلها، وظلت كتب النحو منذ سيبويه تخلط بين المستوى الصوتي والصرفي والنحوي،⁽¹⁵⁾ وذلك بتناول هذه المستويات إلى جانب بعضها دون الفصل بينها أو تعيين أسبقية أحدها على الآخر.

ومهما يكن فإن الدرس النحوي العربي ليس خالياً كل الخلو من الجانب الوصفي، إذ اعتمد وصف الظواهر النحوية إلى جانب التعليل والتقدير والتأويل، لأنه لا يعقل أن تقوم معالجة المسائل النحوية كلها على الأسس نفسها، كما أن منطلقات المحدثين في نقد النحو العربي غربية أوروبية، أي بتأثير من المدرسة الغربية التي تدرس لغة ونحواً يختلفان عن لغتنا ونحونا العربي، فكما سمي أولئك نحوهم بالتقليدي، سمي النحاة العرب المحدثون نحونا أيضاً بالتقليدي، وأسقطوا الجوانب السلبية في النحو الغربي على العربي، «فإضفاء اختلافات النحو التقليدي الغربي على النحو العربي القديم مظهر آخر للتغريب اللغوي، إذ كلما لاحظ لسانيو الغرب في تراثهم اللغوي نقيصة إلا وأسقطها أتباعهم العرب على تراث العربية» (16).

وهذا الرأي لا ينطبق على المدرسة الوصفية فحسب، بل على الاتجاهات الأخرى ذات الأصول الغربية الغربية عن اللغة العربية ونحوها.

وإذا كانت النظرية الوصفية قد نقدت النحو العربي، وحاولت تغيير منهج الدراسة من أجل الحصول على نتائج أفضل وأكثر واقعية وأقرب إلى الصحة والصواب، فإن هذا لا يعني اكتفاء الدرس اللغوي بها على أنها قادرة وشاملة لكل ما يحتاجه من آليات للدراسة، لأن هناك نظرية أخرى ظهرت لتعرض لمنهج آخر لدراسة اللغة، وتعد ثورة على النظرية البنوية أو الوصفية، ونعني بها نظرية النحو التوليدي التحويلي، حيث «تتميز هذه المرحلة بمنهجها العقلي الذي وجه الدراسة اللغوية وجهة جديدة، حيث ثار على المنهج البنوي، الذي اكتفى بوصف الظاهرة اللغوية وتصنيفها (دون أن يفسرها أو يعللها) انطلاقاً من مدونة لغوية محدودة، في حين أن منهج تشومسكي الجديد، يصف ويفسر ويعلل ما ظلّ معروفاً بالقدرة اللغوية (Compétence) للمتكلم/السامع، وهي قدرة لا تمكن من إنتاج مدونة لغوية محدودة فحسب، بل تمكن من إنتاج وفهم ما لانهية من الجمل الصحيحة» (17).

فقد اعتمد شومسكي أساساً عقلية في الرد على النظريات اللغوية السابقة، فتحدث عن طبيعة اللغة وطرائق اكتسابها وتعلمها، وظلت أفكاره رائدة في هذا المجال ومفيدة في حقل تعليمية اللغات، ومن بين المآخذ التي سجلها على المدرسة السلوكية ما يلي: (18).

— أنه لا علاقة لسلوكيات الفئران التي تُجرى عليها التجارب باللغة البشرية، ذلك أن اللغة من اختصاص البشر، وما نراه من وسائل اتصال بين الحيوانات لا نعتبره لغة ولا أساساً تبنى عليه اللغة الإنسانية.

— أن اللغة ليست مجموعة من العادات الظاهرة التي تتكون لدى الإنسان بفعل استجاباته الحاصلة لمختلف المؤثرات الخارجية التي يتعرض لها باستمرار، كما يعتقد سكينر، الذي يرى أيضاً أنه لا حاجة إلى جهاز فطري أو عقلي، مما جعل شومسكي يستنتج أن سكينر جاهل بطبيعة السلوك اللغوي، لذا فهو يجهل مسببات هذا السلوك بطبيعة الحال.

من خلال رأي شومسكي نرى بوضوح اتجاهه العقلي المنطقي في رده على آراء سابقه، متوصلاً إلى أن اللغة هي تلك القدرة التي تتكون لدى كل فرد من أفراد المجتمع لتمكّنه من التعبير عما يريد بحمل جديدة ربما لم يسمعها من قبل، أي هي القدرة على تكوين جمل جديدة للتعبير عن أفكاره، وتسمى هذه القدرة بالمعرفة اللغوية، ترافقها المعرفة بالقواعد الصرفية والنحوية، وكذلك المعرفة بالقواعد التحويلية. (19)

فالإنسان حسب شومسكي يختلف عن الحيوان بهذه القدرة على اللغة إلى جانب اختلافه عنه بالعقل والتفكير والذكاء. وبما أن العقل هو ما يميز الإنسان، فهو يسمح له بالاستخدام الصحيح للغة من خلال توليد ما لا نهاية من الجمل الصحيحة، وهذا ما يسمى بالقواعد التوليديّة التي وفقها يتمكن المتكلم من الحكم على مجموعة من الكلمات المتلاحقة، من حيث هي تؤلف جملة صحيحة أو جملة خاطئة من لغته، تسمى الجمل الصحيحة بالأصولية لأنها توافق قواعد اللغة، بينما تسمى الجمل غير الصحيحة بالجمل غير الأصولية، هنا يقول شومسكي إن قواعد اللغة لا تولّد غير الجمل الأصولية، وبالمقابل تمنع تكون الجمل غير الأصولية. (20)

معنى هذا أن القواعد التوليدية على هذا النحو تضمن للمتكلم إنتاج وبالتالي التكلم بكل ما هو صحيح لا غير، وموافق لقواعد لغته، لأن الحمل المنحرفة عن هذه القواعد غير مقبولة، ومن هنا جاء مفهوم النحو عند شومسكي على أنه «جهاز لتوليد الحمل النحوية في اللغة».⁽²¹⁾

وبعد توليد جملة ما بتطبيق القواعد التركيبية الصحيحة للغة معينة، يمكن أن تخضع لعملية أخرى هي التحويل، وفي هذا مثير شومسكي بين الجملة الأساسية التي أطلق عليها مصطلح: الجملة النواة، والجملة المشتقة التي أطلق عليها مصطلح: الجملة المحولة، ووصف الأولى بأنها: بسيطة وتامة وصريحة وإيجابية ومبنية للمعلوم، أما الثانية فتتقصر خاصية من خصائص الجملة النواة، وتكون استفهامية أو أمرية أو منفية أو معطوفة أو متبعة أو مدمجة. كما قال بأن التحويل هو ما يربط البنية العميقة بالبنية السطحية كما يتبين من الشكل الآتي:⁽²²⁾

التحويلات

البنية العميقة	البنية السطحية
----------------	----------------

الشكل المستعمل في التواصل

المعنى

من هذا المخطط يتبين لنا أن لكل جملة بنيتين: بنية عميقة وبنية سطحية، «أما البنية العميقة فهي شكل تجريدي داخلي يعكس العمليات الفكرية ويمثل التفسير الدلالي الذي تشتق منه البنية السطحية من خلال سلسلة من الإجراءات التحويلية، وأما البنية السطحية فتمثل الجملة كما هي مستعملة في عملية التواصل أي في شكلها الفيزيائي بوصفها مجموعة من الأصوات والرموز».⁽²³⁾ كما نستنتج من المخطط مكونات القواعد التوليدية التحويلية وهي ثلاثة: المكون الفونولوجي والمكون التركيبي والمكون الدلالي وترتبط هذه المكونات مجتمعة في إطار اللغة بين الأصوات والمعاني.⁽²⁴⁾

مما سبق نرى ثراء وقيمة هذه النظرية التي ثارت على النظرية الوصفية التي اكتفت بوصف البنية، في حين ركزت الأفكار التوليدية التحويلية على التفسير والتعليل، مولية جانب المعنى اهتماما غير معهود ضمن أفكار النظرية السابقة، ويظهر هذا جليا في تحديد مفهوم النحو عند شومسكي على أنه: «بحمل العمليات التي تصل التفسير الدلالي بالتمثيل الصوتي».⁽²⁵⁾

بعد هذا العرض الموجز لمبادئ النظرية اللسانية الشهيرة التوليدية التحويلية، ننوّه بأنها وإن طبقت على اللغة العربية فإنها تبقى غريبة وقواعدها دخيلة، فبتأمل بسيط في لغتنا العربية نجد قائمة على الإعراب الذي يضمن سلامة المعنى ومنه سلامة الرسالة اللغوية التي بين المتخاطبين، وبسؤال جرىء يمكن تحديد أي نوع من القواعد يصلح لدراسة ووصف اللغة العربية، أهى القواعد التراثية أم الحديثة؟ هذا السؤال هو: هل يمكن لأحد النحويين: النحو البنيوي أو التوليدي التحويلي أن يحل محل النحو العربي ويضمن سلامة اللغة من الخطأ بما أنها قائمة كما ذكرنا سابقا على الإعراب؟

لذا فبجلب الدرس اللغوي الحديث وتطبيقه على العربية، يكون لهذه اللغة وصفان، لا بد أن يكون أحدهما خاطئا أو أن يكون الصواب في غيرهما، وبدل إثبات أحد الاحتمالين وتبنيّه بالدليل الملموس، سارع اللغوي الحديث إلى تخطئ اللسانيات التراثية من جهة، فلا يذكر نحاة العربية إلا في معرض السخرية من أفكارهم، وإن لم يكن مستوعبا لها جيدا، ومن جهة أخرى يتجه هذا اللغوي إلى استصواب اللسانيات الغربية والاعتراف بها، فلا يذكر لسانيا غربيا إلا في معرض الإكبار والتمجيد.⁽²⁶⁾

ف نجد هذا التمجيد لنحاة وقواعد لغة غربية، لم تساهم في الحفاظ على اللغة العربية وسلامتها، يقول أحد الباحثين: «إنّ الجهود العربية في علم اللغة لا تزال إلى اليوم أولية، والأشواط التي قطعها علماؤنا ولغويونا في ذلك لا زالت عاجزة عن أن تلي حاجات العلم والحياة الحديثين، في حين أن علم اللغة الحديث عند الغربيين نهض نهضة علمية مرموقة بفضل المنهج البنيوي والشروح البنيوية».⁽²⁷⁾

ونحن هنا لا ننكر محاولة تطبيق نظريات لسانية أخرى على اللغة العربية، بقدر ما ننكر تنكّر أولئك المطبقين لقواعد لغتهم واعتبارها قاصرة، وانتصارهم المسبق لتلك النظريات المطلوبة.

ومن بين هذه النظريات: النظرية الوظيفية التي تدرج في الحقيقة ضمن التيار البنيوي، القائم على أساس النظرة الانتقادية والثورية على الدراسات التاريخية للغة، وبدأت النشأة الفعلية لهذا الاتجاه في حلقة براغ التي استفادت من آراء وأفكار العالم البنيوي دي سوسير، على أنها حددت منهجها انطلاقاً من اعتبار اللغة نظاماً وظيفياً يهدف إلى تمكين الإنسان من التعبير والتواصل.⁽²⁸⁾

وسميت هذه المدرسة بالمدرسة الوظيفية «لأن الباحث فيها يحاول دائماً أن يكتشف ما إذا كانت كل القطع الصوتية التي يحتوي عليها النص تؤدي وظيفة في التبليغ أم لا، يعني أنه يبحث عن القطع التي تلعب دوراً هاماً في التمييز بين المعاني».⁽²⁹⁾

من هنا نستنتج أن النظرية الوظيفية تركز على المعنى باعتباره عنصراً هاماً في تمكين المتخاطبين من التواصل.

لذا فالمعاني تتغير بتغير الألفاظ، وهذا يستلزم أنه إذا تغير اللفظ يتغير المعنى، وإذا ثبت فلا بد أن يثبت المعنى.⁽³⁰⁾

معنى هذا أن التركيز على المعنى هو في الحقيقة تركيز على المخاطب وفهمه للرسائل اللغوية المختلفة، التي ينبغي أن تحقق الوظيفة الأساسية للغة وهي الوظيفة التواصلية.

وبهذا عدت وظيفة اللغة معياراً للتمييز بين دراسات أو أنحاء وظيفية وأخرى غير وظيفية تقيم دراستها للغة في استقلال عن مبدأ الوظيفة، بينما الأولى تربط الخصائص الصوتية للغة ما بالوظيفة التواصلية.⁽³¹⁾

فوظيفة اللغة الأولى والأساسية التي ينادي بها النحو الوظيفي هي الوظيفة التبليغية أو التواصلية، وعليه يسعى هذا النحو إلى «أن يكون نظرية لسانية توصف اللغات الطبيعية في إطارها من وجهة نظر وظيفية أي من الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنيوية للغات محدّدة بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحديدتها».⁽³²⁾

معنى هذا أن البنية تابعة للوظيفة وليس العكس، ويمكن صياغة المبادئ العامة والأساسية لهذه النظرية فيما يلي:⁽³³⁾

1- للغات الطبيعية وظيفة أصل هي وظيفة التواصل وما عدا هذه الوظيفية فهي وظائف فرعية.

2- لا تدرس بنية اللغات الطبيعية بمعزل عن وظيفتها التواصلية.

3- العلاقة القائمة بين بنية اللغات الطبيعية ووظيفتها التواصلية هي علاقة تبعية حيث تحدّد الوظيفة خصائص البنية.

والنحو الوظيفي بوصفه نظرية لسانية نحوية حديثة أسّسها اللساني الهولندي: سيمون ديك من خلال الأبحاث و الدراسات التي قام بها، والتي رسم بها الإطار النظري والمنهجي العام لهذه النظرية ليستفيد منها السائرون على نهجه، الذين أجروا بدورهم دراسات لغوية متنوعة، تجاوزت عقدين من الزمن، ومسّت مجال الدلالة والتداول والمعجم والتركيب في لغات مختلفة.⁽³⁴⁾

ومن بين هذه اللغات اللغة العربية التي أسقطت عليها قواعد النحو الوظيفي، ضمن الجهود التي قام بها اللغوي المغربي أحمد المتوكل مستنداً على النتائج التي توصل إليها سيمون ديك، فرسخ مبادئها و تعمق فيها إلى أن صارت نظرية مرشحة لأن تكون بديلاً معاصراً للنحو العربي القديم بفضل كفاياها التفسيريّة والنفسية والنمطية والتطبيقية.⁽³⁵⁾

صحيح أن نظرية النحو الوظيفي حديثة النشأة واستطاعت أن تصنع لها مكانة بين النظريات اللسانية المعاصرة، إلا أننا نرى أنه من المجازفة العلمية أن نلقي حكماً ينص على إلغاء النحو العربي وإحلال نظرية أخرى محلّه، مع العلم أنها مازالت في طور التعديل والتجديد.

وعلى العموم فالنظريات النحوية الجديدة قد أثبتت اختلافها ونجاعتها في جوانب معينة، لكن بالمقابل عجزت عن استيفاء كل الجوانب، والدليل قيام نظرية على أنقاض نظرية أخرى أو لنقل ثورة عليها، فوصف كل فريق بنية اللغة بالاعتماد على مبادئ النظرية التي ينتمي إليها فكراً، «إلا أن تحاور المطبقين للنظريتين في وصف العربية أو غيرها من اللغات مقطوع، فكل الفريقين يستعمل لغة اصطلاحية خاصة أو تكاد تكون خاصة، ويقدم وصفاً بنيوياً مغايراً لما يقدمه النموذج، ويبدو له ما بيده (مغنياً) عمّا بأيدي الآخرين من النماذج المعترية في تقديره قاصرة».⁽³⁶⁾

وهذا ما أفرز وصفا غير موحد للغة وبالتحديد اللغة العربية، حيث نجد الاختلاف في المصطلحات ومناهج الدراسة وحتى في المنطلقات، وللنحو الوظيفي قائمة من المصطلحات الخاصة، منها الجديد ومنها ما له مرادفه في النحو العربي، وفي بحثنا سنحاول الكشف عن الجوانب المشتركة بين النحويين ومدى إفادة أحدهما من الآخر، وقابلية حدوث نوع من التأثير والتأثر بينهما، ودرجة إحاطتهما بالظاهرة المدروسة.

الإحالات والهوامش:

- (1) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ط 4، عالم الكتب، 1982، ص 77.
- (2) الزحاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط 3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1979، ص 95.
- (3) المرجع السابق، ص 81.
- (4) ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 566.
- (5) محمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 5.
- (6) صبري المتولي المتولي، مصادر التراث العربي، ط 1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2005، ص 108.
- (7) ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، 1973، ص 52.
- (8) صالح بلعيد، اللغة العربية: آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 91.
- (9) المرجع نفسه، ص 93.
- (10) مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ط 2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986، ص 27.
- (11) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 86.
- (12) المرجع نفسه، ص 87.
- (13) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 48، 49.
- (14) المرجع نفسه، ص 50.
- (15) المرجع نفسه، ص 50، 51.
- (16) محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة، ط 1، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2010، ص 74، 75.
- (17) يحيى بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 33.
- (18) نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص 92، 93.
- (19) المرجع نفسه، ص 93.
- (20) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1986، ص 108.
- (21) أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 208.
- (22) المرجع نفسه، ص 207.
- (23) المرجع نفسه، ص 212.
- (24) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص 157.

- (25) صالح الكشور، مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب، 1985، ص 142.
- (26) محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة، ص 45.
- (27) عدنان بن ذريل، البنيوية ومدونات اللغة، مجلة المعرفة، العدد: 178، إصدار: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976، ص 200.
- (28) عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية، مجلة أهم المدارس اللسانية، ط 2، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1990، ص ص 39، 40.
- (29) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة، الجزائر، 2000، ص 86.
- (30) التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية ومناهجها في البحث، ط 2، دار الوعي، الجزائر، 2008، ص 20، 21.
- (31) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ط 2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2010، ص 13.
- (32) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1986، ص 09.
- (33) أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ط 1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2009، ص 08.
- (34) يحيى بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 69.
- (35) المرجع نفسه، ص 69.
- (36) محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة، ص 78.